خارج الفقه

٢٨-٨-٩٠ كتاب الحجّ ٢١

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

الاستطاعة

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٢

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفى القدرة العقلية فى وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، و هى الزاد و الراحلة* و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدها لا يجب و لا يكفى عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشى مع الاكتساب بين الطريق** و غيره، كان ذلك مخالفا لزيّه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

- * لمن يحتاج إليهما.
- **الأقوى أنه مستطيع لو لم يكن المشى أو الإكتساب فى الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٢

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٠ لا يشترط وجود الزاد و الراحلة عنده عينا ، بل يكفى وجود ما يمكن صرفه فى تحصيلها من المال، نقدا كان أو غيره من العروض

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٣

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١١ المراد من الزاد و الراحلة ما هو المحتاج إليه فى السفر بحسب حاله قوة و ضعفا و شرفا و ضعة❊، و لا يكفى ما هو دون ذلک، و كل ذلک موكول إلى العرف، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلک لا يكفى عن حجة الإسلام، كما أنه لو كان كسوبا قادرا على تحصيلهما فى الطريق لا يجب و لا يكفى عنها❊❊.

- ❊إذا كانت مخالفة الشرف موجبة للحرج أو الذل.
- ❊❊ بل أنه مستطيع لو لم يكن تحصيلهما فى الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٣

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٢ لا يعتبر الاستطاعة من بلده و وطنه، فلو استطاع العراقى أو الايرانى و هو فى الشام أو الحجاز وجب و إن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعا أو لحاجة و كان هناك جامعا لشرائط الحج وجب، و يكفى عن حجة الإسلام، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه❊ و إن لا يخلو من إشكال.
- ❊بل لو لم يكن عنده ميقات آخر، بل لو أدرك أحد الوقوفين كان حجه حجةالإسلام من دون حاجة إلى تجديد الإحرام.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٣

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٣ لو وجد مركب كسيارة أو طيارة و لم يوجد شريک للركوب فان لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، و إلا وجب إلا أن يكون حرجيا عليه، و كذا الحال فی غلاء الأسعار فی تلک السنة، أو عدم وجود الزاد و الراحلة إلا بالزيادة عن ثمن المثل، أو توقف السير على بيع أملاكه بأقل منه❊.

- ❊ فيجب عليه تحصيل الزاد و الراحلة و لو بالزيادة عن ثمن المثل أو ببيع أملاكه بأقل من ثمن المثل إلا أن يكون حرجا أو ضررا معتد به.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٣

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٥ يعتبر فى وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الإياب زائـدا عمـا يحتاج إليه فى ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقة بحاله، و لا ثياب تجمله، و لا أثاث بيته، و لا آلات صناعته، و لا فرس ركوبه أو سيارة ركوبه، و لا سائر ما يحتاج اليه بحسب حاله و زيّه و شرفه، بل و لا كتبه العلمية المحتاج إليها فى تحصيل العلم، سواء كانت مـن العلوم الدينية أو من العلوم المباحة المحتاج إليها فى معاشه و غيره، و لا يعتبر فى شيء منها الحاجة الفعلية❊،...
- ❊لأن التكليف ببيعهم حرج أو ضرر أو موجب للذل، بل فـى صـدق الإستطاعة عليه نظر، بل منع.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٣-٣٧٤

الاستطاعة الشرعية

- ...و لو فرض وجود المذكورات أو شيء منها بيده من غير طريق الملک کالوقف و نحوه وجب بيعها للحج بشرط کون ذلک غير مناف لشأنه و لم يکن المذکورات فی معرض الزوال.

تحرير الوسيلة، ج ۱، ص: ۳۷۳-۳۷۴

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٦ لو لم يكن المذكورات زائدة على شأنه عينا لا قيمة يجب تبديلها❊ و صرف قيمتها فى مئونة الحج أو تتميمها بشرط عدم كونه حرجا و نقصا و مهانة عليه و كانت الزيادة بمقدار المئونة أو متممة لها و لو كانت قليلة.

- ❊ هذا إذا صدق عليه عنوان المستطيع و فيه تأمل و لعل ما عن الكركى من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لائقة بحاله ناظر إلى ذلک.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٤

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٧ لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه فى ضروريات معاشه و تكسبه و كان عنده من النقود و نحوها ما يمكن شراؤها يجوز صرفها فى ذلک، من غير فرق بين كون النقد عنده ابتداء أو بالبيع بقصد التبديل أو لا بقصده، بل لو صرفها فى الحج ففى كفاية حجه عن حجة الإسلام إشكال بل منع، و لو كان عنده ما يكفيه للحج و نازعته نفسه للنكاح جاز صرفه فيه بشرط كونه ضروريا بالنسبة إليه إما لكون تركه مشقة عليه أو موجبا لضرر أو موجبا للخوف فى وقوع الحرام، أو كان تركه نقصا و مهانة عليه، و لو كانت عنده زوجة و لا يحتاج إليها و أمكنه طلاقها و صرف نفقتها فى الحج لا يجب و لا يستطيع.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٤

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٨ لو لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مئونته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالا و لو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده*، نعم لو كان الاقتضاء حرجيا** أو المديون معسرا لم يجب، و كذا لو لم يمكن إثبات الدين...
- *فى جواز الرجوع إلى حاكم الجور نظر، بل منع فلا يكون مستطيعا إذا توقف اقتضاء الدين على الرجوع إليه.
- **أو ضرريا أو موجبا لوهنه.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٥

الاستطاعة الشرعية

- ...و لو كان مؤجلا و المديون باذلا* يجب أخذه و صرفه فيه، و لا يجب فى هذه الصورة مطالبته و إن علم بأدائه لو طالبه...

- * من دون مطالبة.

تحرير الوسيلة، ج ١، ص: ٣٧٥

الاستطاعة الشرعية

- ...و لو كان غيـر مسـتطيع و أمكنـه الاقتـراض للحـج و الأداء بعـده بسهولة لم يجب **و لا يكفى عن حجة الإسلام**❊،...

- ❊بل يكفى على الأقوى.

تحرير الوسيلة، ج۱، ص: ۳۷۵

الاستطاعة الشرعية

- و كذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه فى الحج فعلا أو مال حاضر كذلک أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله لا يجب الاستقراض و الصرف فى الحج، بل كفايته على فرضه عن حجة الإسلام مشكل بل ممنوع❊.

- ❊بل لا اشكال و لا منع فيه لأنه بعد الإستقراض مستطيع.

تحرير الوسيلة، ج۱، ص: ۳۷۵

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده وجب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائنه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و فى غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق فى الدين بين حصوله قبل الاستطاعة* أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاهما فحالهما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبنى على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبنى على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.
- ***أى لا فرق فى الدين بين حصوله قبل كون ما يكفيه للحج عنده أو بعده و إلا لو حصل الدين لا يحصل الاستطاعة فى غير هاتين الصورتين.**

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٥

الشک فی الاستطاعة

- مسألة ٢٠ لو شک فی أن ماله وصل إلی حد الاستطاعة أو علم مقداره و شک فی مقدار مصرف الحج و أنه یکفیه یجب علیه الفحص علی الأحوط.

تحریر الوسیلة، ج١، ص: ٣٧٥

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢١ لو كان ما بيده بمقدار الحج و له مال لو كان باقيا يكفيه فى رواج أمره بعد العود و شک فى بقائه فالظاهر وجوب الحج كان المال حاضرا عنده أو غائبا.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٥

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٢ لو كان عنده ما يكفيه للحج فان لم يتمكن من المسير لأجل عدم الصحة فى البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرجه عن الاستطاعة، و إن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به، و كذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد فى الفرض الأول و بقاء الشرائط فى الثانى، و الظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن فى هذا العام❊، و إن علم بتمكنه فى العام القابل فلا تجب إبقاء المال إلى السنين القابلة.
- ❊ **الأقوى عدم الفرق بين الموردين فيجب فى هذا الفرض أيضاً إبقاء المال إلى العام الذى يتمكن فيه من المسير و لا يجوز له تفويته.**

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٥-٣٧٦

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٣ إن كان له مال غائب بقدر الاستطاعة وحده أو مع غيره و تمكن من التصرف فيه و لو بالتوكيل يكون مستطيعا و إلا فلا، فلو تلف فى الصورة الأولى بعد مضى الموسم* أو كان التلف بتقصير منه و لو قبل أوان خروج الرفقة استقر عليه الحج على الأقوى، و كذا الحال لو مات مورّثه و هو فى بلد آخر.

- *و عدم اتيانه للحج مع إمكانه له.

تحرير الوسيلة، ج ١، ص: ٣٧٦

الجهل بالاستطاعة

- مسألة ٢٤ لو وصل ماله بقدر الاستطاعة و كان جاهلا به* أو غافلا** عن وجوب الحج عليه ثم تذكربعد تلفه بتقصير منه و لو قبل أوان خروج الرفقة أو تلف و لو بلا تقصير منه بعد مضى الموسم استقر عليه مع حصول سائر الشرائط حال وجوده.

- *جهلا بسيطا و إلا فالجهل المركب يمنع عن تعلق الخطاب به فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.
- **غفلة عن تقصير و إلا فالغفلة عن قصور يرفع الوجوب حقيقة فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٦

الحج الندبى باعتقاد عدم الاستطاعة

- مسألة ٢٥ لو اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا فإن أمكن فيه الاشتباه فى التطبيق صحو أجزأ عن حجة الإسلام لكن حصوله مع العلم و الالتفات بالحكم و الموضوع مشكل❊، و إن قصد الأمر الندبى على وجه التقييد لم يجز عنه، و فى صحة حجه تأمل، و كذا لو علم باستطاعته ثم غفل عنها، و لو تخيل عدم فوريته فقصد الندب لا يجزى، و فى صحته تأمل.

- ❊بل لا اشكال فيه.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٦

الحج والملک المتزلزل

- مسألة ٢۶ لا يكفى فى وجوب الحج الملک المتزلزل ❊كما لو صالحه شخص بشرط الخيار إلى مدة معينة❊❊ إلا إذا كان واثقا بعدم فسخه، لكن لو فرض فسخه يكشف عن عدم استطاعته❊❊❊.

- ❊ نعم، لو حصل الملک المتزلزل يستحب له الحج.
- ❊❊ أما لو وهبه و أقبضه إذا لم يكن رحماً يجب الحج حيث إنّ لـه التصـرّف فى الموهوب فتلزم الهبة.
- ❊❊❊ كما أنه لو لم يفسخ يكشف عن استطاعته فيجـب عليـه الحـج فـى أول أزمنة الإمكان لو كان المال باقيا.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧۶

تلف مؤنة العود بعد تمام الأعمال

- مسألة ٢٧ لو تلفت بعد تمام الأعمال مئونة عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفاية من ماله فى وطنه بناء على اعتبار الرجوع إلى الكفاية فى الاستطاعة لا يجزيه عن حجة الإسلام❊ فضلا عما لو تلف قبل تمامها سيما إذا لم يكن له مئونة الإتمام .

- ❊الأقوى إجزائه عن حجة الإسلام و كذا لو تلف قبل تمامها. نعم، لو تلف قبل تمام الأعمال مئونة الإتمام لا يجزى عن حجة الإسلام على الأحوط.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٧

الاستطاعة بالإباحة اللازمة

- مسألة ٢٨ لو حصلت الاستطاعة بالإباحة اللازمة وجب الحج* ، و لو أوصى له بما يكفيه له فلا يجب عليه** بمجرد موت الموصى، كما لا يجب عليه القبول .

- * بل الظاهر كفاية الإباحة غير اللازمة أيضاً مع الاطمئنان بعدم رجوع المالك عنها.
- **بل الظاهر وجوبه كما يجب عليه القبول.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٧

النذر المضاد للحج

- مسألة ٢٩ لو نذر قبل حصول الاستطاعة زيارة أبى عبد اللّه الحسين عليه السلام مثلا فى كل عرفة فاستطاع يجب عليه الحج بلا إشكال، و كذا الحال لو نذر أو عاهد مثلا بما يضاد الحج، و لو زاحم الحج واجب أو استلزمه فعل حرام يلاحظ الأهم عند الشارع الأقدس .

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٧

الحج البذلى

- مسألة ٣٠ لو لم يكن له زاد و راحلة و لكن قيل لـه: «حـج و علـىّ نفقتک و نفقة عيالک» أو قال: «حج بهذا المال» و كان كافيا لذهابه و إيابه و لعياله وجب عليه❊، من غير فرق بين تمليكه للحج أو إباحته له، و لا بين بذل العين أو الثمن، و لا بين وجوب البذل و عدمـه، و لا بين كون الباذل واحدا أو متعددا،

- ❊ القبول و الحج لأنه مستطيع.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٧

الحج البذلى

- نعم يعتبر الوثوق بعدم رجوع الباذل**، و لو كان عنده بعض النفقة فبذل له البقية وجب أيضا، و لو لم يبذل تمام النفقة أو نفقة عياله لم يجب، و لا يمنع الدين من وجوبه، و لو كان حالا و الدائن مطالبا و هو متمكن من أدائه لو لم يحج ففى كونه مانعا وجهان***، و لا يشترط الرجوع إلى الكفاية فيه، نعم يعتبر أن لا يكون الحج موجبا لاختلال أمور معاشه فيما يأتى لأجل غيبته ****.
- **لعدم صدق الاستطاعة عرفا من دون ذلک.
- ***للتزاحم بين أدإ الدين و الحج فيقدّم الأول لكونه من حق الناس.
- **** و هو معنى الرجوع إلى كفاية كماسيأتى.

تحرير الوسيلة، ج ۱، ص: ۳۷۷

الهبة والاستطاعة

- مسألة ٣١ لو وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى ، و كذا لو وهبه و خيّره بين أن يحج أو لا، و أما لو لم يذكر الحج بوجه فالظاهر عدم وجوبه*، و لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك فبذل المتصدى الشرعى وجب، و كذا لو أوصى له بما يكفيه بشرط أن يحج فيجب بعد موته، و لو أعطاه خمسا أو زكاة و شرط عليه الحج لغا الشرط و لم يجب**، نعم لو أعطاه من سهم سبيل اللّه ليحج لا يجوز صرفه فى غيره، و لكن لا يجب عليه القبول***، و لا يكون من الاستطاعة المالية و لا البذلية، و لو استطاع بعد ذلك وجب عليه الحج .

- *بل الأقوى وجوبه لو حصلت الإستطاعة بهذه الهبة.
- **إلّا أن يستطيع به للحج.
- ***بل وجب لأنه من الإستطاعة البذلية الا أن يكون فى قبوله عسر أو حرج أو ذل فلايجب و هذا جار فى كل فروض هذه المسألة و المسألة السابقة.

تحرير الوسيلة، ج ١، ص: ٣٧٧-٣٧٨

رجوع الباذل

- مسألة ٣٢ يجوز❊ للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول فى الإحرام و كذا بعده على الأقوى ، و لو وهبه للحج فقبل فالظاهر جريان حكم سائر الهبات عليه❊❊، و لو رجع عنه فى أثناء الطريق فلا يبعد أن يجب عليه نفقة عوده، و لو رجع بعد الإحرام فلا يبعد وجوب بذل نفقة إتمام الحج عليه .
- ❊تكليفا
- ❊❊ فى جواز الرجوع قبل الإقباض، و عدمه بعده إذا كانت لذى رحم، أو بعد تصرّف الموهوب له

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٧

ثمن الهدى على الباذل

- مسألة ٣٣ الظاهر أن ثمن الهدى على الباذل* ، و أما الكفارات فليست على الباذل **و إن أتى بموجبها اضطرارا أو جهلا أو نسيانا، بل على نفسه.
- *بمعنى أن البذل الذى يجب معه الحج هو البذل الذى يشمل ثمن الهدى أو بمعنى أن الباذل إذا نذر البذل يجب عليه بذل ثمن الهدى.
- ** لو أتى بموجبها عمدا و إختيارا و أما لو أتى به اضطرارا أو جهلا أو نسيانا فالكفارة على الباذل.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٩ مسألة ٣٦

إجزاء الحج البذلى عن حجة الإسلام

- مسألة ٣٤ الحج البذلى مجز عن حجة الإسلام سواء بذل تمام النفقة أو متممها، و لو رجع عن بذله فى الأثناء و كان فى ذلك المكان متمكنا من الحج من ماله وجب عليه، و يجزيه عن حجة الإسلام إن كان واجدا لسائر الشرائط قبل إحرامه❊، و إلا فاجزاؤه محل إشكال.

- ❊ بل قبل أن يدرک المشعر.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٩ مسألة ٣٧

لو عين مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها

- مسألة ٣٥ لو عين مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها فالظاهر عدم وجوب الإتمام عليه سواء جاز الرجوع له أم لا❊، و لو بذل مالا ليحج به فبان بعد الحج أنه كان مغصوبا فالأقوى عدم كفايته عن حجة الإسلام، و كذا لو قال: «حج و علىّ نفقتک» فبذل مغصوبا.

- ❊بل يجب عليه الإتمام لو كان التعيين من باب المصداق للكلى- بان كان البذل لما يكفى للحج و عين الباذل هذا المقدار باعتقاد كفايته- فى الصورة التى لايجوز له الرجوع كما إذا نذر و لو انكشف عدم كفاية المقدار للحج بعد سفر المبذول له فعلى الباذل موؤنة العودو لو انكشف بعد احرامه فعليه موؤنة اتمام الحج.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٩ مسألة ٣٧

اقترض و حج و علیّ دینک

- مسألة ۳۶ لو قال: «اقترض و حج و علیّ دینک» ففی وجوبه علیه نظر❊، و لو قال: «اقترض لی و حج به» وجب مع وجود المقرض کذلک.

- ❊بل یجب علیه لأنه مستطیع مع وجود المقرض کذلک.

تحریر الوسیلة، ج۱، ص: ۳۷۹ مسألة ۳۷

آجر نفسه للخدمة فی طریق الحج

- مسألة ۳۷ لو آجر نفسه للخدمة فی طریق الحج بأجرة یصیر بها مستطیعا وجب علیه الحج،
- و لو طلب منه إجارة نفسه للخدمة بما یصیر مستطیعا لا یجب علیه القبول❊،

- ❊بل یجب علیه القبول علی الأحوط لو لم فی قبوله ضرر أو حرج أو ذل

تحریر الوسیلة، ج۱، ص: ۳۷۹

آجر نفسه للخدمة فی طریق الحج

- و لو آجر نفسه للنیابة عن الغیر فصار مستطیعا بمال الإجارة قدّم الحج النیابی إن کان الاستیجار للسنة الأولی، فإن بقیت الاستطاعة إلی العام القابل وجب علیه الحج لنفسه،
- و لو حج بالإجارة أو عن نفسه أو غیره تبرعا مع عدم کونه مستطیعا لا یکفیه عن حجة الإسلام❊.

- ❊علی الأحوط

تحریر الوسیلة، ج۱، ص: ۳۷۹

نفقة العيال

- مسألة ٣٨ يشترط فى الاستطاعة وجود ما يكون به عياله حتى يرجع، و المراد بهم من يلزمه نفقته لزوما عرفيا و إن لم يكن واجب النفقة شرعا على الأقوى.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٩

الرجوع إلى الكفاية

- مسألة ٣٩ الأقوى اعتبار الرجوع إلى الكفاية من تجارة أو زراعة أو صنعة أو منفعة ملک کبستان و دکان و نحوهما **بحيث لا يحتاج إلى التكفف** و **لا يقع فى الشدة و الحرج**، و يكفى كونه قادرا على التكسب اللائق بحاله أو التجارة باعتباره و وجاهته، و لا يكفى أن يمضى أمره بمثل الزكاة و الخمس. و كذا من الاستعطاء كالفقير الذى من عادته ذلک و لم يقدر على التكسب، و كذا من لا يتفاوت حاله قبل الحج و بعده على الأقوى، فإذا كان لهم مئونة الذهاب و الإياب و مئونة عيالهم لم يكونوا مستطيعين، و لم يجز حجهم عن حجة الإسلام.

تحرير الوسيلة، ج١، ص: ٣٧٩

الرجوع إلى الكفاية

(مسألة ٥٨): الأقوى وفاقاً لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفاية (٣)

- (٣) من كان له تجارة أو غيرها ممّا ذكره (قدّس سرّه) بمقدار معاشه و توقّف حجّه على هدم أساس الحضر لا يجب عليه ذلک لعدم صدق الاستطاعة و أمّا من لم يكن عنده شيء ممّا ذكر و كان عنده مال يكفى لمؤنة حجّه و لمؤنة عياله و لما بعد المراجعة إلى مدّة معتدّ بها مثل السنة و أكثر بحيث لا يهتمّ العقلاء بتحصيل المؤنة لما بعدها فعلًا فالظاهر وجوب الحجّ عليه لصدق الاستطاعة من دون توقّف إلى مؤنة تمام العمر و لا يستفاد من الأخبار أكثر من ذلک و كذا من كثير من كلمات القدماء. (الگلپايگانى).

العروة الوثقى (المحشى)؛ ج۴، ص: ۴۱۳

الرجوع إلى الكفاية

- من تجارة أو زراعة أو صناعة أو منفعة ملک له من بستان أو دكّان أو نحو ذلک، بحيث لا يحتاج إلى التكفّف، و لا يقع في الشدّة و الحرج، و يكفى كونه قادراً على التكسّب اللائق به أو التجارة باعتباره و وجاهته و إن لم يكن له رأس مال يتّجر به. نعم قد مرّ عدم اعتبار ذلک فى الاستطاعة البذليّة (١)،

- (١) لعدم لزوم الحرج من قبل وجوب الحجّ فى البذلية. (الفيروزآبادى).

العروة الوثقى (المحشى)؛ ج۴، ص: ۴۱۳

الرجوع إلى الكفاية

- **و لا يبعد عدم اعتباره أيضاً فيمن يمضى أمره بالوجوه اللائقة به (٢) كطلبة العلم من السادة و غيرهم،**

- (٢) فيه تأمّل و إن كان الأحوط الجمع بينه و بين إعادته عند الجـزم باستطاعته المزبورة. (آقا ضياء).

العروة الوثقى (المحشى)؛ ج۴، ص: ۴۱۳

الرجوع إلى الكفاية

- **فإذا حصل لهم مقدار مؤنة الذهاب و الإياب و مؤنة عيالهم إلى حال الرجوع وجب عليهم (٣)**
- (٣) محلّ إشكال و كذا الفقير المعتاد بأخذ الوجوه. (البروجردى).
- بل لا يجب عليهم و لا على الفقير الّذى عادته أخذ الوجوه و كـذا لا يجب على من لا يتفاوت حاله على الأقوى. (الإمام الخمينى).
- على الأحوط. (الخوانسارى).
- بل لا يجب عليهم و لا على الفقير المعتاد بأخذ الوجوه على الأقوى. (النائينى).

العروة الوثقى (المحشى)؛ ج۴، ص: ۴۱۳

الرجوع إلى الكفاية

- بل و كذا الفقير الّذى عادته و شغله أخذ الوجوه و لا يقدر على التكسّب إذا حصل له مقدار مؤنة الذهاب و الإياب له و لعياله، و كذا كلّ من لا يتفاوت حاله قبل الحجّ و بعده إذا صرف ما حصل له من مقدار مؤنة الذهاب و الإياب من دون حرج عليه.

العروة الوثقى (المحشى)؛ ج۴، ص: ۴۱۳

الرجوع إلى الكفاية

- مسألة ۲: من شروط وجوب الحج، الرجوع إلى كفاية زائدا على الزاد و الراحلة. و لم يعتبر ذلک أحد من الفقهاء إلا ما حکی عن ابن سريج انه قال: لو كانت له بضاعة يتجر بها، و يربح قدر كفايته، اعتبرنا الزاد و الراحلة فی الفاضل عنها، و لا يحج ببضاعته «۵». و خالفه جميع أصحاب الشافعی «۶». دليلنا: إجماع الفرقة، و أيضا الأصل براءة الذمة، و عند حصول ما قلناه لا خلاف فی وجوبه، و قبل حصوله ليس على وجوبه دليل.
- (۵) المجموع ۷: ۷۳، و فتح العزيز ۷: ۱۴.
- (۶) المجموع ۷: ۷۳- ۷۴، و فتح العزيز ۷: ۱۴، و كفاية الأخيار ۱: ۱۳۵.

الرجوع إلى الكفاية

- و الاستطاعة هى الزّاد و الرّاحلة و الرّجوع الى كفاية و تخلية السّرب من جميع الموانع. فإن ملک الزّاد و الرّاحلة، و لم يكن معه غيره، لم يجب عليه الحج. اللّهم إلّا أن يكون صاحب حرفة و صناعة يرجع إليها، و يمكنه أن يتعيّش بها.

النهاية فى مجرد الفقه و الفتاوى، ص: ۲۰۳

الرجوع إلى الكفاية

- و شرائط وجوبهما ثمانية: البلوغ، و كمال العقل، و الحرية، و الصحة، و وجود الزاد و الراحلة، و **الرجوع إلى كفاية، إمّا من المال، أو الصناعة، أو الحرفة**، و تخلية السرب من الموانع، و إمكان المسير.

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۷

الرجوع إلى الكفاية

- قولهم: إمكان المسير، هو غير تخلية السرب، لأنّ السرب الطريق، بفتح السين، و إمكان المسير، يراد به، أنّه وجد القدرة من المال فى زمان لا يمكنه الوصول إلى مكّة، لضيق الوقت، مثال ذلک، أنّ رجلا من بغداد، و هو فقير، استغنى، و وجد شرائط الحج، فى أوّل ذى الحجّة، أو كان قد بقى ليوم عرفة، ثلاثة أيام، أو أقل من ذلک، و الطريق مخلّى، أمين، فلا يجب عليه فى هذه السنة الحج، لأنّه لا يمكنه المسير بحيث يدرک الحج، و أوقاته، و أمكنته فى هذه المدّة، فإن وجد المال و الشرائط، و معه من الزمان ما يمكنه الوصول، و إدراک هذه المواضع فى أوقاتها، فقد أمكنه المسير، فهذا معنى إمكان المسير.

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۷

الرجوع إلى الكفاية

- و متى اختل شيء من هذه الشرائط الثمان، سقط الوجوب، و لم يسقط الاستحباب، هذا على قول بعض أصحابنا، فإنّهم مختلفون فى ذلک، فبعض يذهب إلى أنّه لا يجب إلا مع هذه الشرائط الثمانية «۱»

- و بعض منهم، يقول: يجب الحج على كلّ حرّ، مسلم، بالغ، عاقل، متمكن من الثبوت على الراحلة، إذا زالت المخاوف و القواطع، و وجد من الزاد و الراحلة ما ينهضه فى طريقه، و ما يخلفه لعياله من النفقة.

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۷

الرجوع إلى الكفاية

- و عبارة أخرى لمن لا يراعى الثمانى شرائط، بل يسقط الرجوع إلى كفاية، و يراعى سبع شرائط فحسب، قال: الحج يجب على كل حر، بالغ، كامل، العقل، صحيح الجسم، يتمكن من الاستمساك على الراحلة، مخلّى السرب من الموانع، يمكنه المسير، واجد للزاد و الراحلة، و لما يتركه من نفقة من تجب عليه نفقته على الاقتصاد، و لما ينفقه على نفسه ذاهبا و جائيا بالاقتصاد،

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۸

الرجوع إلى الكفاية

- و إلى المذهب الأول ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسى رحمه اللّـه، فـى سائر كتبه إلا فى استبصاره «۱»، و مسائل خلافه «۲»،

-

- (۱) الاستبصار: كتاب الحج، باب ماهية الاستطاعة.
- (۲) الخلاف: كتاب الحج، مسألة ۲ (و لا يخفى ان ما فى الخلاف موافق لسـائر كتبه فى اشتراط الرجوع الى الكفاية).

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۸

الرجوع إلى الكفاية

- و إلى المذهب الثانى ذهب السيد المرتضى، فى سائر كتبه، حتى أنّه ذهب فى الناصريات، إلى أنّ الاستطاعة التى يجب معها الحج، صحّة البدن، و ارتفاع الموانع، و الزاد، و الراحلة فحسب، و قال رحمه اللّه:و زاد كثير من أصحابنا، أن يكون له سعة يحج ببعضها، و تبقى بعضا لقوت عياله، ثم قال رضى اللّه عنه: دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه، بعد الإجماع المتكرر ذكره، أنّه لا خلاف فى أنّ من حاله ما ذكرناه، أنّ الحجّ يلزمه «۳».

- (۳) الناصريات: كتاب الحج، مسألة ۱۳۶.

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۸

الرجوع إلى الكفاية

- قال محمّد بن إدريس رحمه اللّه: و الذى يقوى فى نفسى، و ثبت عندى، و اختاره و افتي به، و اعتقد صحّته، ما ذهب إليه السيد المرتضى، و اختاره، لأنّه إجماع المسلمين قاطبة، إلا مالكا فإنّه لم يعتبر الراحلة، و لا الزاد، إذا كان ذا صناعة يمكنه الاكتساب بها فى طريقه، و إن لم يكن ذا صناعة، و كان يحسن السؤال، و جرت عادته به، لزمه أيضا الحج، فإن لم يجر عادته به لم يلزمه الحج.

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۸

الرجوع إلى الكفاية

- فأمّا ما ذهب إليه الفريق الآخر، من أصحابنا، فإنهم يتعلقون باخبار آحاد، لا توجب علما و لا عملا، و لا يخصص بمثلها القرآن، و لا يرجع عن ظاهر التنزيل بها، بل الواجب العمل بِظاهرِ القرآنِ، و هو قوله تعالى وَ لِلّهِ عَلَى النّاس حِجُّ الْبَيْتِ مَن اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلًا «۴» و لا خلاف أنّ من ذكرنا حاله َقادر على إتيان البيت، و قصَده، لأنّه تعالى قال مَن اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلًا و لو لا إجماع المسلمين على إبطال قول مالک، لكان ظاهرَ القرآن معه، بل أجمعنا على تخصيص المواضع التى أجمعنا عليها، و خصّصناها بالإجماع، بقى الباقى، فظاهرالآية «۱» على عمومها، فمن خصص ما لم يجمع على تخصيصه، يحتاج إلى دليل،

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۹-۵۰۸

الرجوع إلى الكفاية

- الا ترى إلى استدلال السيد المرتضى رضى اللّه عنه و قوله: «دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتكرر ذكره، أنّه لا خلاف فى أنّ من حاله ما ذكرناه، أنّ الحج يلزمه» فقد استدل بإجماع الفرقة، و إجماع المسلمين، بقوله «لا خلاف فى أنّ من حاله ما ذكرناه أن الحج يلزمه» و استدل أيضا على بطلان قول مالک، و صحة ما ذهب السيد إليه، و اختاره «۲» بما روى أنّ النبى صلّى اللّه عليه و آله سئل عن قوله تعالى وَ لِلّهِ عَلَى النّاس حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فقيل له: يا رسول اللّه، ما الاستطاعة؟ فقال: الزاد و الراحلة «۳».

- (۲) الناصريات: كتاب الحج، مسألة ۱۳۶ (و لا توجد الرواية بعينها فى كتب الروائى).
- (۳) الناصريات: كتاب الحج، مسألة ۱۳۶ (و لا توجد الرواية بعينها فى كتب الروائى).

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۹

الرجوع إلى الكفاية

- قال محمّد بن إدريس رحمه اللّه: و أخبارنا متواترة عامّة فى وجوب الحجّ، على من حاله ما ذكرناه، قد أوردها أصحابنا فى كتب الأخبار، من جملتها ما ذكره شيخنا أبو جعفر الطوسى رحمه اللّه فى كتابه تهذيب الأحكام «۴» و فى الاستبصار فمما أورده فى الاستبصار، عن الكلينى محمّد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن محمد بن يحيى الخثعمى، قال سأل حفص الكناسى أبا عبد اللّه عليه السلام، و أنا عنده، عن قول اللّه عز و جل:وَ لِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما يعنى بذلک؟ قال: من كان صحيحا فىَ بدنه، مخلّىَ سربه، لهَ زادَ وَ راحلة، فلم يحج، فهو ممّن يستطيع الحجّ، قال: نعم «۵».
- (۴) التهذيب: كتاب الحج، باب وجوب الحج.
- (۵) الاستبصار: كتاب الحج، باب ماهية الاستطاعة، ح ۲.

السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج۱، ص: ۵۰۹